

قانون شوتان 08 مارس 1938 م وإنعكاساته على التعليم والحركة الإصلاحية في الجزائر

Chautane's 08 March 1938 Law and its Effects on Education and the Reformist Movement in Algeria

الدكتور: عبد القادر شريف

Cherifaek01@gmail.com

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

تاريخ النشر: 2020/08/20

تاريخ القبول: 2020/07/26

تاريخ الإرسال: 2020/07/24

الملخص: تبحث هذه الورقة في مسألة تسخير فرنسا كل إمكانياتها المادية والبشرية للوقوف أمام تعليم الجزائريين، وذلك من خلال إصدارها لترسانة من القوانين والمراسيم والأوامر، تمنع تدريس اللغة العربية وتأمّر بغلق المدارس الحرة. ومن ذلك القانون الذي أصدره وزير المعارف الفرنسية "كاميل شوتان" في 8 مارس 1938م، الذي اعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر. الأمر الذي كان له إنعكاسات على التعليم والمدارس الحرة في الجزائر عامة. ترى ماهو مضمون هذا القرار؟ وماهي إنعكاساته على التعليم والحركة الإصلاحية في الجزائر؟ وكيف تم مواجهته من قبل رواد الحركة الإصلاحية؟

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، قانون شوتان، المدارس الحرة، الحركة الإصلاحية.

Abstract:

This paper examines all material and human potentials exploited by France to hamper education of the Algerians through promulgating an arsenal of laws, decrees and instructions that prohibited teaching of the Arabic language, and ordered the closure of free schools. One of these laws was issued on March 8th, 1938 AD by 'Camille Schotan', the French Minister of Education, who considered the Arabic language as a foreign language in Algeria. This had repercussions on education and Algerian free schools in general. This research paper is also intended to uncover the content of this law, its effects on education and the reform movement in Algeria, and how it was confronted by the pioneers of the reform movement.

key words: Arabic; Chautane's law; Free schools; Reform movement.

مقدمة:

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تعج بالمساجد التعليمية والمدارس والزوايا التي كان الطلاب يتلقون فيها التعليم، وكانت نسبة تعليم الأولاد سنة 1830م تبلغ وفقا لإحصاءات بعض المسؤولين الفرنسيين 20% من مجموع الأولاد الجزائريين، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بالمجتمعات المتقدمة آنذاك، ولقد كان في العاصمة وحدها 12 مدرسة ثانوية، وكان عدد الزوايا التعليمية 349 زاوية أما الإنفاق على التعليم الإسلامي فكان أساسا من دخل الأوقاف (الحبوس).

ومع الإحتلال انحصر التعليم في المدن والمناطق الريفية البعيدة عن مراكز الإحتلال وانحصرت بذلك المادة الثقافية التي كان يتلقاها الأطفال في مدارسهم.

وكنتيجة لذلك تراجع عدد المدرسين والمتدربين بسبب الترسنة من القوانين والمراسيم بداية من 18 أكتوبر 1892م.

مع بداية القرن العشرين بدأت تظهر بوادر الإنفتاح والتطلع إلى العلم، وذلك نتيجة الإنتشار الواسع لمعاهد التعليم العربي "الحر" وكثير الإقبال عليها من الشعب، فرأت فرنسا الاستعمارية أن أيامها باتت مهددة في الجزائر وأن سيطرتها ستزول، مما دفعها إلى محاولة الوقوف أمام هذا التعليم بالقوة أحيانا وبالسياسة أحيانا أخرى ومن ذلك إصدارها قانون 8 مارس 1938م، ترى ماهو مضمونه؟ وماهي إنعكاساته على التعليم والحركة الإصلاحية؟ وما المواقف المختلفة منه؟

1- القانون: مضمونه وأهدافه:

صدر قرار وزاري من قبل وزير الداخلية الفرنسي " شوطان chautemp"¹ في 8 مارس 1938م، الذي اعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر لا يجوز تعليمها في معاهد التعليم سواء كانت حكومية أو فرنسية أو شعبية حرة، إلا بترخيص خاص من إدارة الإحتلال.²

كان قانون 8 مارس 1938م يهدف إلى القضاء على التعليم القومي³، حيث اشترط وجوب حصول المعلمين وهيئات التعليم على رخصة التعليم من الإدارة الفرنسية قبل مباشرة التعليم. وقد وضعته فرنسا خصيصا لمحاربة اللغة العربية في الجزائر، بحيث وضع القانون شرطان للحصول على الرخصة. كفاءة المعلم العلمية ولياقته البدنية.

الثاني صلاحية المحل للتعليم وتوفر الشروط الصحية فيه.

وفي باطنه هو يمنع بقوة القانون (تغلق المدرسة ويعاد أصحابها إلى المحاكم ثم السجن).⁴

2- إنعكاسات القانون وموقف الجمعية منه:

علقت جريدة البصائر على القرار " أي نعم قانون 8 مارس ضربة قاتلة للدين الإسلامي، ومن لا يعرف الحقيقة، ومن لا يحس بألمها المضاض، ولكن يسرنا أن يقولها نائب من أبرز نوابنا مثقف ثقافة فرنسية عالية. ليعلم رجال الحكومة أن ما ترفع به جمعية العلماء هو تعبير عن رأي الأمة بأسرها." وقد أكدت أن الجزائر اهتزت له أيما اهتزاز، وارتفعت أصوات الاحتجاج والاستنكار من جميع جهات القطر...⁵

لقد كان للقرار وقعا كبيرا، بحيث قامت احتجاجات وشكاوى، مما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى متابعة رجال الجمعية من مرشدين ومعلمين، كما أنها لم تقصر في غلق الكتاتيب والمدارس.⁶

وحرمان أصحابها من إعطاء الرخص التي يطلبونها رضوخا للقانون، وأخذوا إلى الاستنطاق وتارة إلى السجن، الأمر الذي كاد يؤدي إلى حل الجمعية نفسها، مما جعل رئيس الجمعية يصرح: "إننا نريد المعاونة مع الإدارة ولا نريد المعارضة إلا إذا اضطرونا إليها اضطرارا".⁷

لكن الإدارة الإستعمارية تمضي في تشدها وافتراءاتها التي تريد أن تظهر بها الشعب الجزائري ثائرا ضد السلطة بفعل دعاية الجمعية.⁸ وفي مواقف أخرى من هذا القانون برز كذلك موقف حزب الشعب الجزائري

رافضاً للسياسة الفرنسية عندما طالب بتأسيس كتلة قوية وهي "الجهة الإسلامية الجزائرية"، حيث طالب من خلالها بضرورة إلغاء القوانين ومنها قانون 8 مارس 1938 م.⁹

كنتيجة لنشاطات الجمعية وسعيًا منها لتحقيق مطالبها الإصلاحية المتعلقة مثلاً بفصل الدين عن الدولة، كما أبان بعض أعضائها المترشحين في الإنتخابات وتأييد جمعية النواب، ومن خلال حركة المؤتمر الإسلامي، ثم مالها من نشاطات في جرائدها أو في مجلة الشهاب، تلك النشاطات التي أظهرتها في نظر المستعمرين أنها خرجت عن دورها الديني، التعليمي التربوي.¹⁰

هذه القضايا دفعت فرنسا إلى نعتها بالمنظمة الوطنية الانفصالية، فبدأت الإدارة الاستعمارية تبحث لها عن الأسباب والذرائع لتحاربها حتى فيما تعلق بحقلها الخاص وهو الحقل الديني التربوي الصرف. فأصدرت سنة 1938 م قراراً عرف بقرار الثامن مارس -آذار- الذي وصف بأنه ضربة للدين الإسلامي. هذا القرار دفع إلى القيام ببعض الاحتجاجات التي نشرتها الجمعية أو النواب؛ ومنه يمكن أن نفهم طبيعة القرار وانعكاساته على عمل الجمعية هذا ما ماجاء في البرقية التي بعثتها الجمعية:

برقية شكوى واستنكار بعنوان: "يوم الثامن مارس يوم حزن وحداد على تعليم الإسلام ولغة الإسلام! أما لهذا الظلم من منتهى؟ أما لهذا الليل من آخر؟! ونصها: "إلى رئيس الوزارة الفرنسية م-دلاي- باريس يا جناب الوزير. إلى اليوم وفي هذه الظروف... ما يزال التضييق متوالياً ومتزايداً على التعليم الإسلامي. والمساجد محجرة، وكثير من المدارس معطلة، وكثير من الكتاتيب القرآنية مغلقة، وكثير من المعلمين متابعون في المحاكم، ومئات الآلاف من أبنائنا مشردون في الشوارع."¹¹

ومن المواقف الاستعمارية ضد نشاط الحركة الإصلاحية أن الحكومة الفرنسية بدأت في تدارك مخاطر انتشار الوعي السياسي والديني في حقوق الأهالي، مما دفعها إلى اتخاذ عدة تدابير تمثلت في تعيين الأئمة والمفتين والقضاة بنفسها، ويتم اختيارهم من العناصر الموالية والفاصلة أخلاقياً وثقافياً.¹²

يقول عبد الحميد ابن باديس "رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

"وفي هذه الظروف -ما يزال التضييق متوالياً ومتزايداً على التعليم الإسلامي- مع امتثال الشيوخ للقانون فيطلبون رخص التعليم ويقدمون جميع اللوازم، فلا تسمع لهم صوت بل كثيراً ما نزع الرخص من أيدي أصحابها، كل هذا من آثار قانون 8 مارس المطبق على التعليم الإسلامي تطبيقاً جائراً مغرضاً يمنع الرخص عن أهلها وينزعها منهم بينما التعليم الأجنبي يتمتع بكل حرية واحترام.

يا جناب الوزير إنني في هذا اليوم 8 مارس -الذي هو من أسوأ الأيام في تاريخ الإسلام بالجزائر- أرفع إليكم باسم الإسلام كلمة الاستنكار التام لهذه الحالة، وأقدم إليكم باسم المسلمين الشكوى من هذه المعاملة الخاصة التي تركت في القلوب أسوأ وأوجع الآلام."¹³

كما كتب فرحات عباس النائب البلدي والمالي مقالاً طويلاً بعنوان: "قانون 8 مارس ضربة قاتلة للدين الإسلامي: جاء فيه:

"... أقدم كدليل السكون الذي تلقت به الجزائر المسلمة قانون الثامن مارس 1938 م هذا القانون الذي يجعل التعليم العربي كالخيال وهو ضربة قاتلة للدين الإسلامي."¹⁴

3-الحركة التعليمية الإصلاحية في الجزائر:

من المجالات المهمة التي ركزت عليها الحركة الإصلاحية ،التعليم لأنه لا يمكن أن يتحقق إصلاح ديني وفكري قبل إصلاح العقول ولاسبيل إلى ذلك إلا بالتعليم ،والتعليم القومي على وجه الخصوص ،والذي يشمل بالإضافة إلى مبادئ القراءة والكتابة دراسة التاريخ العربي والإسلامي وذلك للحفاظ على المقومات الوطنية.¹⁵ كانت المرحلة الأولى من التعليم العربي تتمثل في عمل أفراد ومحصورة في دائرة ضيقة من حيث الأسلوب وطرق التدريس والمناهج والبرامج ،حيث أن التعليم العربي الإسلامي التقليدي هو السائد وبقي مستمر ولكن بصفة أقل أما بعد سنة 1931م فصار التعليم يستهدف الناشئة بالتعليم والعامة بالوعظ والإرشاد،وفي نفس الوقت وضع برامج ومواد تدريس التفسير ،الحديث،الفرائض،والعلوم اللغوية مثل:الأدب،النحو والصرف وعلوم أخرى متنوعة كالمنطق،الحساب ،الجغرافيا والتاريخ،إن التعليم الإصلاحي في الغالب يعتمد على التمويل المحلي سواء من خلال الجمعيات المحلية أو اشتراكات أعضائها أو إعانات أنصار الإصلاح في المنطقة أو بعض المحسنين.¹⁶

ويعود الفضل للجمعية في إنشاء مدارس تابعة لها على غرار نادي الأدب الذي أنشأ عام 1937م بمدينة الأغواط، وكان أول رئيس له الحاج عيسى بوبكر.هذا بالإضافة إلى مدرسة التربية والتعليم التي أنشأت عام 1948م.وكانت هذه المنابر تمثل مراكز إشعاع من خلال الدروس والخطب والمواظع التي كانت تقدم فيها ،وكانت في مجملها تدعو إلى العلم والتعليم.¹⁷ والملاحظة التي يمكن تسجيلها هو أن النوادي والجمعيات الثقافية إبان الثلاثينات في منطقة الجنوب كانت قليلة وذلك بحكم خضوع المنطقة لرقابة النظام العسكري الفرنسي، وبالتالي لم يسمح بوجود مؤسسات ثقافية أو سياسة، بحيث اقتصر وجودها على ثلاث مدن وهي: الأغواط، غرداية وبسكرة.¹⁸

ومهما يكن، فالعبرة ليس بالكم وإنما بالكيف، بحيث كان نادي الأدب الذي تأسس 1937م حاملاً لمشعل الثقافة العربية الإسلامية، وبذلك كان محطة تستوقف عندها كل أبناء الجنوب في ذهابهم أو آياهم نحو مناطق الشمال، وكان أول رئيس له هو الشيخ الحاج عيسى بوبكر.¹⁹

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في دفع الحركة الإصلاحية ولعل أبرزها :

- مساهمة شيوخ الجمعية في التوعية من خلال عديد المنابر،ويكون قد ساهم ذلك بقدر في نشر الوعي، والدعوة إلى التمسك بالدين.
- عودة الطلبة الزيتونيين إلى الجزائر ومساهماتهم في النهوض بالحياة الفكرية من أمثال،أحمد شطة ،أبو بكر عيسى،أحمد قصيبة.

- الإتصال بالمصلحين والاحتكاك بهم،مما ساعد على اليقظة العامة ومنه التطلع إلى الإصلاح الشامل.

لقد أدركت جمعية العلماء أهمية التربية والتعليم في تحقيق مقاصدها العقيدية والفكرية ،فركزت على التعليم الإسلامي العربي ،وإنشاء المدارس وحث الأمة وتشجيعها على إرسال أبنائها إلى مدارسها ،بغية تعليم

وتثقيف أكبر عدد ممكن من أبناء المسلمين ،فالتعليم هو الذي يطبع المتعلم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته.²⁰

4-مظاهر انعكاسات القانون على الحركة الإصلاحية في الجزائر:

لعبت العديد من المدن الجزائرية التي نشطت بها المدارس التعليمية الحرة ،وظهرت بها شخصيات إصلاحية دورا كبيرا في نشر الوعي الديني واللغة العربية ،خاصة بعد سعي السلطات الإستعمارية إلى قطع الطريق أمام نشاط جمعية العلماء في من خلال قانون مارس 1938م.

لقد أصاب الحركة العلمية الفتور والتقهقر ،وانعكس ذلك بالسلب على الطلبة والتلاميذ ،بحيث تشردوا بسبب إبعادهم عن مقاعد الدراسة،وهو ما صعب عليهم التحصيل العلمي نتيجة الشروط القاسية التي سنتها السلطات الإستعمارية.²¹

إن مدرسي الجمعية ورواد الإصلاح في الجزائر من أمثال الشيخ محمد بن علي بن عزوز (1897م-1982م)،فقد أخذ مكان الشيخ مبارك الميلي بين سنتي 1933م-1948م في مجال التعليم والتربية ،فكان يدرس الناشئة العقيدة والأخلاق والأناشيد الوطنية،وواصل دعوته الإصلاحية،كما ساهم في بناء وإنشاء مدرسة التربية والتعليم في مدينة الأغواط سنة 1367هـ-1937م.²²

أما أحمد شطة(1908م-1958م) فقد كرس حياته لخدمة العروبة والإسلام والوطن،حصل على شهادة التحصيل عام 1936م،ظل يدعوا سرا ويعلم خفية في محل خاص بعد رفض السلطات الفرنسية إعطاءه رخصة لتعليم اللغة العربية ،كما سعى في بناء مسجد سي اليوم باسمه ،في سنة 1958م أغلقت المدرسة وقبض عليه عذب ثم أعدم في 25 أوت 1958م.²³

من جهته ساهم أبي بكر عيسى الأغواطي(1912م-1987م) في التدريس وتعليم الناشئة ،متخذاً جامع الشيخ عبد القادر الجلاي مركزاً ومحطة للتعليم برفقة أحمد شطة،وهو الذي قال فيه الإبراهيمي أنه يشغل مركزاً عملياً من مراكز الجمعية خلال عام 1948م.ولا ننسى كذلك دور الشيخ أحمد بن أبي زيد قصيبة،الذي شغل منصب كاتب لجمعية الطلبة الجزائريين في تونس.²⁴

الأمر الآخر الذي يمكن أن نشير إليه هي بعض التصرفات السلبية التي قامت بها بعض الجهات في الأغواط حول هذا القانون ومن ذلك الطرق الصوفية التي أيدت القانون بحجة انه لم يمس الدين الإسلامي مباشرة ،وهذا فيه إشارة لقبوله وعدم الاعتراض عنه.²⁵

وفي موقف آخر يظهر تصرف سلبي للجمعية الخيرية الناشطة بالأغواط التي منحت الأموال التي جمعت إلى مكتب الأهلي الفرنسي،وفي المقابل لم توجه هذه الأموال لتعليم الصغار والفقراء.²⁶

خاتمة:

عملت فرنسا منذ الوهلة الأولى لإحتلالها للجزائر على تحقيق أهدافها بشتى الوسائل،حيث كانت تسعى إلى جلب أكبر عدد ممكن من أبناء الجزائريين وعن طريق فرنستهم يمكن لها دمجهم في حضارتها.وهذا يعني بالنسبة لها بداية لطمس شخصيتهم وهويتهم الوطنية،وفي الجانب الآخر تعمل على تكوين فئة مفرنسة تعمل

لصالحها وتخدم مصالحها، لكن فرنسا أخطأت في تقديرها بحيث ظهرت حركة إصلاحية تقودها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حاملة لواء الدفاع عن مقومات الشعب الجزائري متحدية بذلك فرنسا الإستعمارية. فراح تنشر في التعليم وتربي الناشئة على الدين وحب الوطن من خلال إنشاء المدارس وإلقاء دروس الوعظ والإرشاد في المساجد للعامة، هذا الذي ساهم في تكوين جيل من المتعلمين متشبع بالثقافة العربية الإسلامية، متصديا لجميع مشاريع فرنسا الخبيثة الرامية إلى القضاء على اللغة العربية، فأسست المدارس وعينت المدرسين وحققت بذلك نهضة علمية وفكرية للجزائر.

الحواشي:

- ¹ ولد "كاميل شوتان" يوم 1 فيفري 1885 في باريس، رجل سياسي فرنسي. عين رئيس وزراء فرنسا للمرة الأولى من 21 فيفري إلى 25 فيفري 1930 م لم تدم حكومته سوى 4 أيام، عين للمرة الثانية من قبل رئيس الجمهورية "ألبر" يوم 26 نوفمبر 1933 م إلى غاية 27 جانفي 1934 م دامت الحكومة شهرين فقط. المرة الثالثة ما بين 19 جوان 1937 م إلى 13 مارس 1938 م، وهي أطول مدة لحكومته، وفيها أصدر القانون، كما كان يشرف على وزارة الداخلية، توفي في واشنطن في 1 جويلية 1963 م، عن عمر 78 سنة. ينظر: محمد جلال، محمد جلال: مصائب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمام إستفزات الإدارة الفرنسية، 1931 إلى 1940، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع. 14، ص. 331، هامش 3..
- ² يحي بوعزيز: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 183-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1991، ص. 97.
- ³ صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، من سنة 1830 إلى سنة 1962، دراسة تحليلية، الزيتونة للأعلام والنشر، باتنة، الجزائر، ج. 1، 213.
- ⁴ محمد جلال: المرجع السابق، ص. 318.
- ⁵ البصائر، ع. 157، مارس 1939.
- ⁶ محمد جلال: المرجع السابق، ع. 14، ص. 317.
- ⁷ البصائر، ع. 115، ماي 1938.
- ⁸ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، 1936-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج. 2، ص. 209.
- ⁹ العقون: المصدر السابق، ج. 2، ص. 215.
- ¹⁰ محمد لحسن فضلاء: المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر بالجزائر، الجزائر، دار الأمة، ط. 1، 1999، ص. 204.
- ¹¹ ابن العقون، المرجع السابق، ج. 2، ص. 208.
- ¹² عبدالله شريط، مبارك الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، ط. 1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص. 223.
- ¹³ البصائر، ع. 156، يوم 10 مارس 1939 م؛ صالح عوض، المرجع السابق، ص. 305.
- ¹⁴ إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج. 2، ص. 208.
- ¹⁵ أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج. 4، عالم المعرفة، الجزائر، ص. 151-152.
- ¹⁶ صالح عوض، المرجع السابق، ص. 237.
- ¹⁷ البصائر، ع. 44، يوم 20 نوفمبر 1936 م، ص. 5: آثار إبراهيم، ج. 2، ص. 40.
- ¹⁸ عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 م-1962 م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص. 265-266.
- ¹⁹ عمار هلال، المرجع السابق، ص. 265.
- ²⁰ صالح عوض، المرجع السابق، ص. 238.
- ²¹ البصائر، ع. 178، السنة 11، 4 أوت 1939 م، ص. 3.
- ²² البصائر، ع. 44، يوم 20 نوفمبر 1936 م، ص. 5.
- ²³ راجع خدومي وآخرون: موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، ج. 2، منشورات الحضارة، 2003، الجزائر، ص. 196.
- ²⁴ آثار إبراهيم، ج. 2، ص. 40.

²⁵ البصائر، ع. 169، السنة 4، أفريل 1939 م، ص 1.

²⁶ البصائر، ع. 154، السنة 4، 24 فيفري 1939 م، ص 6.

قائمة المصادر والمراجع:

1. رايح خدوسي وآخرون: موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، ج. 2، منشورات الحضارة، 2003، الجزائر.
2. صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، من سنة 1830 إلى سنة 1962، دراسة تحليلية، الزيتونة للأعلام والنشر، باتنة، الجزائر، ج. 1.
3. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، 1936-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج. 2، ص 209.
4. عبدالله شريط، مبارك الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، ط. 1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.
5. العقون: نفسه، ج. 2.
6. عمارهلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 م-1962 م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
7. محمد جلال: مصائب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمام إستفزازات الإدارة الفرنسية، 1931 إلى 1940، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع. 14.
8. محمد لحسن فضلاء: المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحربي بالجزائر، الجزائر، دار الأمة، ط. 1، 1999.
9. يعي بوعزيز: السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 183-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
10. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج. 4، عالم المعرفة، الجزائر.